الأمم المتحدة

# الجمعية العامة
الدورة الثامنة والأربعون

الوثائق الرسمية

الجلسة العامة ١٦
المعقودة يوم الثلاثاء
٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣
الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

## الرئيس: السيد إنسانالي (غيانا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٥

## خطاب السيد غلافكوس كليريدس، رئيس جمهورية قبرص

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): **تستمع الجمعية أولا لخطاب رئيس جمهورية قبرص.**

اصطحب السيد غلافكوس كليريدس، رئيس جمهورية قبرص، إلى قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): **باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة برئيس جمهورية قبرص، فخامة السيد غلافكوس كليريدس، وأن أدعوه لإلقاء خطابه أمام الجمعية العامة.**

**الرئيس كليريدس** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): **يسرني عظيم السرور، السيد الرئيس، أن أهنئكم على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة. وليس هذا مجرد اعتراف بخبرتكم الطويلة وقدرتكم الباهرة ومهارتكم الدبلوماسية، وإنما هو أيضا تعبير عن الاحترام الذي تتمتع به بلادكم، غيانا، في الأمم المتحدة. ونحن على يقين، بأن أعمال هذه الدورة للجمعية العامة، بفضل توجيهكم القدير، ستكون علامة بارزة على الساحة الدولية الجديدة، وفي مواجهة التحديات الجديدة للسلم والديمقراطية والتقدم.**

**أود كذلك أن أشيد إشادة حارة بالأمين العام للأمم المتحدة، السيد بطرس بطرس غالي، على ما أظهره من قيادة حازمة حيال المسائل الدولية الحيوية، وعلى تقريره الممتاز عن أعمال المنظمة، الذي يوفر غذاء فكريا دسما، ويوضح مجالات متنوعة لأنشطة هامة هي موضع دراسة في هذه المناقشة في معرض البحث عن الذات.**

**هل لي أن أذكر الأعضاء بأن قبرص، منذ بدء وجودها كدولة مستقلة بعد سنوات طويلة من الحكم الاستعماري وحتى انضمامها إلى الأمم المتحدة في ١٩٦٠، جعلت، وبوعي منها، من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة النقطة المحورية لسياستها الخارجية، وسعت جاهدة، في إطار إمكاناتها المحدودة وبكل الوسائل الممكنة، لأن تكون داعمة للمنظمة.**

**ولا بد لي من أن أعترف صراحة بأننا اتبعنا هذا النهج في سياستنا الخارجية كمسألة مبدأ، وكذلك بوصفه مسألة تتعلق بالمصلحة الذاتية. فقد كنا نؤمن دوما بأن الأمم المتحدة هي أفضل أمل للبشرية في إقامة جهاز للنظام الدولي، بالرغم من إدراكنا لاحتمالات عدم التقيد به، والقيود التي تحد من فعالية المنظمة العالمية نظرا لوجود التكتلات العسكرية. ولكن مصلحتنا الذاتية، كبلد صغير وضعيف، جعلتنا نشعر بالحاجة إلى حماية المنظمة العالمية، وكبلد نام، فإننا استفدنا من المساعدة التقنية المتعددة الأطراف والدراية الفنية.**

**إن التقرير الممتاز للأمين العام يشهد على حقيقة أن الأمم المتحدة اليوم، في فترة ما بعد الحرب الباردة، أصبحت في مفترق طرق. فمنذ بضع سنوات، وفي سياق الانقسام بين الشرق والغرب والتعاظم**

هذا المحضر قابل للتصويب .
ترسل التصويبات موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر هذا المحضر** إلى Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178، مع مراعاة إدخالها على نسخة من المحضر.
وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

Distr. GENERAL

A/48/PV.16
27 October 1993

ARABIC

93-86744(A)

المتزايد للترسانات النووية، كنا نعرب في المحافل الدولية عن جزعنا الشديد على مستقبل حضارتنا. والحرب الباردة قد وضعت أوزارها أخيرا، مما فتح آفاقا جديدة لتغيرات إيجابية في السياسات الدولية، وأخذت تتفتح آفاق جديدة أيضا من أجل اتخاذ تدابير متضافرة، واتباع نهج عالمي حيال المشكلات التي نواجهها جميعا.

وفي بعض أنحاء العالم، انهارت النظم القديمة ويجري التحرك نحو بناء مجتمعات تعددية والتحول إلى اقتصاد السوق الحر. بيد أن الحرية التي اكتسبت حديثا بعثت من الرقاد عداوات قديمة. وهذه ليست ظاهرة غريبة، لأن مسيرة الحرية ليست هينة، كما قال رئيس وزراء الهند الراحل المرموق، السيد نهرو. فالتطورات العالمية تؤكد وتدلل بوضوح، على أنه ما لم يعتمد المجتمع الدولي نهجا أكثر توحيدا في تفهمه للتحديات التي يواجهها، وينهض بالحلول اللازمة، فإن انتهاكات حقوق الإنسان، وانعدام الأمن بشكل متزايد والجوع والمعاناة؛ ستولد حالة متفجرة لن يفلت منها أحد؛ ومع ذلك، فقد أصبحنا نعي تدريجيا ما تكتسبه حتى المسائل الصغرى من تعقد واتساع في عالم مترابط.

إن العالم مليء بالتحديات والفرص. ومسؤوليتنا المشتركة تتمثل في تعزيز المنظمة العالمية لكي تستجيب على النحو الأمثل لهذه التحديات وتزيد توقعات البشرية في السلم والرخاء والديمقراطية. وهذه التوقعات لا يمكن تلبيتها إلا بجعل الأمم المتحدة أكثر فعالية، عن طريق تنفيذ قراراتها والأحكام الإلزامية للميثاق.

والجمعية العامة، استنادا إلى مبدأ المساواة في السيادة، تستطيع أن تقدم الكثير، ويجب أن تواصل الاضطلاع بدورها الهام بمقتضى الميثاق.

لكن مجلس الأمن، في الوقت الحاضر، لديه جدول أعمال موسع بقدر كبير. وكما يتوخى الميثاق فإنه قادر على البت في الأمور والتصرف. وهو قادر في الوقت الحالي، على التصرف بطريقة أكثر فعالية في المجالات الحساسة المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين. ومن الواضح أن مجلس الأمن يستطيع أن يلعب الآن دورا أكثر أهمية بكثير من أي وقت مضى. وهذا تطور مستحب؛ وفي سياق هذا الدور الموسع، من المناسب جدا إعادة النظر في عضويته حتى تصبح معبرة عن واقع العالم المعاصر.

ولكن فعالية مجلس الأمن، وهو أرفع جهاز في الأمم المتحدة، لا يمكن تحقيقها إلا إذا تصرف بشكل حازم. وقد بينت التجربة أنه في الحالات التي يبدي فيها المجتمع الدولي تصميما على إعلاء مبادئ الصكوك الدولية والتطبيق الكامل لأحكامها، يكون من الممكن إحراز تقدم. أما في الحالات التي لا تظهر فيها وحدة الغرض، أو التي تعلى فيها المصالح الوطنية على المبادئ العالمية وسيادة القانون، تبقى المشاكل ويستعصى إدراك السلم.

وأود أن أوضح مع التشديد أن الفجوات في القانون والممارسة الدوليين - وأقصد عدم التمسك بالقانون الدولي وحقوق الإنسان، أو التمسك بها في حالة وإغماض أعيننا عن انتهاكها في حالات أخرى - لا ينبغي أن تكون سلوكا مقبولا بعد الآن، وبخاصة في النظام العالمي الجديد الذي نطمح فيه جميعا.

في العالم المعاصر، حيث تلعب الاقتصاديات دورا متزايد الأهمية، تضطلع الأمم المتحدة، عن طريق الأمانة العامة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومختلف الوكالات المتخصصة، بأنشطة متعددة الأغراض من أجل تحسين أحوال الناس ورفاههم الاقتصادي في جميع أنحاء العالم. وهذه الأنشطة ورد موجز بها في تقرير الأمين العام، وتوفيرا للوقت لا اعتزم التعليق عليها بأكثر من أن أعلن أننا ندرك تماما أهميتها وندعمها. ونحن نتطلع إلى أن نتلقى، في وقت لاحق من هذه الدورة، النهج الموحد للأمين العام من مسائل التنمية في تقريره الوشيك الصدور، "خطة للتنمية" الذي دونما شك سيكمل على النحو الواجب تقريره الرائد "خطة للسلم" في مسائل السلم والأمن.

وفي ضوء فلسفتنا العامة، كما سبق أن أشرت، نعلق أهمية كبيرة على الأداء الفعال للجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة، وأقصد محكمة العدل الدولية، إن زيادة ولايتها القضائية في الحالات المتنازع عليها أمر مشجع، كما نعلق أهمية على إمكانية توضيح النقاط القانونية في المنازعات السياسية، عن طريق الفتاوى. إن محكمة العدل الدولية هي بالفعل جزء لا يتجزأ من جهود السلم التي تقوم بها الأمم المتحدة، ونحن نؤيد اقتراح الأمين العام بأن يؤذن له بالتماس الفتاوي من المحكمة، باعتبارها عنصرا هاما من جهاز الأمم المتحدة لصنع السلم في مجموعه.

ودور الأمانة العامة في الأمم المتحدة المحسنة والأكثر فعالية دور لا جدال فيه، ونحن نشيد بالرجال والنساء العديدين الذين يعملون في الخدمة المدنية الدولية، والذين يمكنون المنظمة، بفضل مقدرتهم وتفانيهم، من الاستجابة للمطالب المتزايدة في الظروف

العالمية المعاصرة. وقد قام الأمين العام بالكثير فعلا صوب ترشيد الأمانة العامة وتنظيمها، وإقامة وتشغيل جهاز فعال للتفتيشات والتحقيقات عند الاقتضاء، وهو يحظى، بكل تأكيد، بدعمنا في التدابير الإضافية اللازمة للقيام بهذا العمل الجبار. ونحن نشارك في الاعتراف بالحاجة التي لا مراء فيها لوجود أساس مالي كاف للمنظمة، وبضرورة قيام الأعضاء بدفع أنصبتهم المقررة مبكرا وبالكامل، سواء بالنسبة للميزانية العادية أو نفقات حفظ السلم. كما ينبغي تشجيع التبرعات أيضا من أجل القيام بالمهام الحالية. وأود أن أذكر بأن قبرص، إلى جانب سعيها إلى القيام بدورها المتواضع في أكبر عدد من هذه الحالات بقدر ما تسمح لها إمكانياتها، تعهدت أيضا بأن تقدم على أساس مستمر، مساهمة كبيرة في تمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص.

إن التجارب الماضية والحديثة في كل منطقة من مناطق العالم دللت على أن حماية وتعزيز حقوق الإنسان عنصر لا غنى عنه في النظام العالمي المستقر. وعلى مر السنوات لعبت الأمم المتحدة دورها كاملا في تأكيد المساواة بين البشر، التي هي في الواقع لب جميع الحقوق، وفي بناء الجسور عبر الانقسامات في الأجناس والأعراق والثقافات والتباينات الاجتماعية - الاقتصادية والفلسفات السياسية. إن الديمقراطية وحقوق الإنسان مبدآن من أقدس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، يحتلان دائما مكانة عالية في مؤتمرات الأمم المتحدة.

إن الديمقراطية هي نظام الحكم الوحيد الذي يمكن أن يضمن حرية الناس واحترام حقوق الإنسان ونوعية الحياة. ومن واجبنا أن نتوخى اليقظة ونواصل البحث عن وسائل يمكن بها الاستفادة من هذه الفرص الجديدة التي تتيحها التطورات العالمية، من أجل تشجيع السلم الدولي وتعزيز سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان.

ويتعين على المجتمع العالمي أن يعارض بكل وضوح العصبية القومية، وأن يتخذ موقفا قاطعا ضد سياسات "التطهير العرقي"، ويواصل بشكل صريح بذل جميع الجهود حتى نحقق القضاء الكامل على الأنظمة الاجتماعية الظالمة وغير الإنسانية المبنية على العزل السياسي والعرقي، وتطوير وتوحيد جنوب افريقيا الديمقراطية غير العنصرية.

إن النهوض الفعال بحقوق الإنسان لا يمكن فصله عن الاتجاه العالمي صوب الديمقراطية. وقبرص هي في طليعة الدول التي أصبحت طرفا في معاهدات لحماية حقوق الإنسان، سواء على الصعيد العالمي في الأمم المتحدة أو على الصعيد الإقليمي، وعلى الأخص عن طريق مجلس أوروبا. ذلك أننا حساسون بصفة خاصة إزاء هذا الموضوع، حيث أن أحد المكونات الكبيرة لمشكلة قبرص بأبعادها الحالية، هو الانتهاك الجماعي لحقوق الإنسان بالنسبة للأشخاص المشردين الذين طردوا بالقوة من ديارهم على أيدي قوات الاحتلال التركية. إن ديارهم وممتلكاتهم قد اغتصبها المستوطنون غير الشرعيين المستوردون من تركيا، إلى قبرص سعيا من المعتدي إلى تغيير التكوين الديموغرافي لسكان قبرص.

وكل هذه الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان ارتكبتها تركيا، العضو في الأمم المتحدة، على الرغم من قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن، التى تدعو جميع أعضاء الأمم المتحدة إلى احترام استقلال جمهورية قبرص وسلامتها الإقليمية، وعدم القيام بأية أعمال يكون من شأنها تغيير التكوين الديموغرافي لسكان قبرص، وانسحاب جميع القوات الأجنبية من إقليم الجمهورية، والسماح بعودة اللاجئين إلى ديارهم في ظل ظروف آمنة.

إن قبرص حالة وثيقة الصلة بالتحدى الكامل الذي يبديه أحد الأعضاء لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن. والحقيقة أن تعنت الجانب التركي الذي جعل كل جهد يبذل لإيجاد حل أمرا مستحيلا، يرجع إلى تردد مجلس الأمن في اعتماد تدابير لتحقيق الامتثال لقراراته. وإذا كان المراد التوصل إلى حل ناجح ودائم لمشكلة قبرص دون مزيد من التأخير، وإذا كان المراد إنشاء دولة اتحادية موحدة دون قوات احتلال أو مستوطنين، فإن الأمر يتطلب قيام المجتمع الدولي بأسره بعمل متضافر.

إن تركيا لا تبدي العناد في حل مشكلة قبرص فحسب، وإنما يمتد العناد التركي إلى المسائل الانسانية البحتة، مثل التعاون في تأكيد مصير المفقودين، وفي تنفيذ اتفاق فيينا الثالث المتعلق بالأفراد المحصورين في مناطق محتلة.

إنني أود أن أعرب عن التقدير للتأييد الذي تتلقاه قبرص من الجمعية العامة، والأمين العام ومجلس الأمن. ومما نعتبره فألا حسنا يبشر بمزيد من العمل الحازم، إعلان الأمين العام الوارد في آخر تقرير قدمه إلى مجلس الأمن بشأن قبرص، واستجابة المجلس الايجابية له، بأنه ما لم يحرز تقدم بشأن مشكلة قبرص، فإنه سيطلب من مجلس الأمن النظر في طرق بديلة لضمان الامتثال لقرارات الأمم المتحدة العديدة بشأن

قبرص.

لقد أتيحت لنا الفرصة من قبل للإعراب عن تأييدنا للاقتراحات البناءة التي قدمها الأمين العام لتحسين إمكانات عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، في ظل الطلب المتزايد عليها اليوم، بما في ذلك تدريب الأفراد، وتعزيز إدارة عمليات حفظ السلام وتخصيص المناسب من المعدات والأفراد لاستخدام الأمم المتحدة. ومما يشجعنا أن تقدما أحرز في هذه المجالات جميعا، وفي إنشاء صندوق احتياطي لحفظ السلام، ولكن، في ضوء الطلبات المتزايدة دوما، وتفاقم المشاكل المالية التي تصاحب هذه العمليات ليس هناك ما يبرر الرضا الذاتي، وينبغي لنا جميعا أن نواصل القيام بكل ما في وسعنا للمساعدة في تحمل عبء هذه المسؤولية الكبرى، الواقع على منظمتنا.

فيما يتعلق بحفظ السلام، قيل - ولذلك ما يبرره - أن الأمم المتحدة ينبغي أن تتجنب الاشتراك غير المحدود في عمليات حفظ السلام. وقد أشير إلى قبرص على أنها مثال لاشتراك الأمم المتحدة الطويل بشكل مفرط في حفظ السلام. إلا أن الدرس الأكبر الذي ينبغي استخلاصه من تجربة اشتراك الأمم المتحدة في حفظ السلام وصنع السلام في قبرص هو أنه مادام أحد الأطراف المعنيين غير راغب في الامتثال لما يمليه عليه المجتمع الدولي على النحو المذكور في قرارات ملزمة معتمدة بالاجماع صادرة عن مجلس الأمن، ومادام أعضاء المجتمع الدولي، وعلى الأخص، الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن، غير راغبين في التصرف بشكل فعال لتنفيذ القرارات التي صوتوا مؤيدين لها، أو غير قادرين على ذلك، فإن صنع السلام سيتأخر عن حفظ السلام، الأمر الذي تترتب عليه الادامة غير المحدودة للمشكلة ولعملية حفظ السلام المعنية. وهذا - بوضوح - وضع غير مرض للحكومة والبلد المعنيين بشكل مباشر، وغير مرض للبلدان المشاركة في تكلفة عملية حفظ السلام، وبطبيعة الحال، غير مرض للأمم المتحدة. وإنني أسلم بأن الجواب لا يكمن في التخلي عن جهد حفظ السلام وبالتالي التنصل من المسؤولية وترك الضعيف تحت رحمة القوي وتوجيه ضربة ضد الجهود الطويلة العهد لحل المشكلة، وإنما يكمن في دفع عملية صنع السلام الفعالة عن طريق تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بكل الوسائل المتاحة، وذلك للتوصل إلى حل يتفق مع الميثاق وقرارات الأمم المتحدة. إن قبرص حقا حالة اختبار، إلا أنها ليست كذلك فيما يتعلق بحفظ السلام، وإنما فيما يتعلق بفعالية الأمم المتحدة في صنع السلام.

وإن كنت قد طرحت ببعض الاستفاضة. وجهات نظرنا بشأن "خطة للسلام"، فقد فعلت ذلك ليس فقط لأنها هامة للغاية، وإنما أيضا لأن قبرص نفسها تعد حالة للدراسة بالنسبة لمعظم المشاكل التي تثيرها. وسوف أمتنع عن التعليق على القائمة الطويلة الواردة في تقرير هذا العام بشأن المشاكل الدولية التي تشترك المنظمة بشكل نشط في تسويتها والتي تمتد إلى القارات الخمس. إن كل واحدة منها لها تعقيداتها الخاصة وسماتها الخاصة. وكلها توفر مقياسا للتوقعات الهائلة المعلقة على الأمم المتحدة، والعبء الثقيل لمسؤوليات الأمين العام، وما يستحقه من احترام وإعجاب في الاضطلاع بهذه المسؤوليات. وكما أشار هو بحق:

> "فالأمم المتحدة، إذ تضطلع بطائفة من المشاكل هي باتساع كوكبنا ذاته، لابد وأن يتوقع لها النجاح، وإن كان يمكن أن تمنى بالفشل أيضا". (A/48/1، الفقرة ٥١٢)

وبينما شهد العالم في السنوات القليلة، الماضية نشأة مناطق توتر وصراع جديدة عن طريق إطلاق العنان لقوى مدمرة وطاردة لنزعة قومية متطرفة وصراع عرقي، تحققت أيضا نجاحات ملحوظة عن طريق حل عدة مسائل إقليمية، وانسحاب قوات أجنبية في أعقاب نهاية عداء الحرب الباردة. وفي أجزاء عديدة من العالم شهدنا انتصار الديمقراطية وظهور اقتصادات السوق الحرة. وبشكل أكثر تحديدا، كان هناك إنهيار حائط برلين وإعادة التوحيد التاريخية لألمانيا؛ وأحرز تقدم كبير نحو إنهاء ممارسة الفصل العنصري البغيضة في جنوب أفريقيا؛ ومؤخرا في الشهر الماضي، تم توقيع الاتفاق التاريخي بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في البيت الأبيض مؤذنا ببداية عهد جديد في الشرق الأوسط. إن جميع الحالات الثلاث كانت تبدو كأنها مشاكل لا يمكن التغلب عليها لصراعات لا تنتهي وتقاوم التسوية. ومع هذا، فبالبصيرة والقدرة الخلاقة وجدت الارادة السياسية للتوصل إلى حلول.

وعلى النقيض من ذلك، فإن المشكلة التي ظلت بلادي تواجهها لفترة طالت أكثر من اللازم لا تزال عسيرة على الحل، رغم وجود قرارات الأمم المتحدة المعتمدة بالاجماع، ورغم وجود إجراء المساعي الحميدة الذي يقوم به الأمين العام للأمم المتحدة بقبول جميع الأطراف. ونحن نرى أن المشكلة قابلة للحل ويجب أن تحل، إلا أن جهود سنوات عديدة لم تسفر عن نتيجة بسبب العناد التركي الذي تعززه القوة العسكرية التركية.

إننا لا نزال متمسكين بالتوصل إلى حل سلمي على أساس قرارات الأمم المتحدة والاتفاقات المعقودة

**على المستوى الرفيع، وكما يظهر بوضوح من تقارير متتالية للأمين العام، فإننا لا نزال نتعاون معه بكل إخلاص في ممارسته مساعيه الحميدة من أجل التوصل إلى حل شامل، وقد استجبنا بشكل بناء لاقتراحاته الخاصة باعتماد تدابير لبناء الثقة - كخطوة أولى - وبخاصة وضع فاماغوستا وفتح مطار نيقوسيا تحت إدارة الأمم المتحدة.**

**في عام ١٩٤٥، وقع الآباء المؤسسون الميثاق في سان فرانسيسكو، في أعقاب حرب مدمرة، رغبة في إقامة أسس عالم أفضل وأكثر سلما. والأمم المتحدة، إذ تقترب من الذكرى الخمسين لإنشائها، وهي حد فاصل في تاريخها، تواجه مرة أخرى تحديا كبيرا في مناخ دولي سريع التغير، فقد أصبحت الشعوب والأمم في جميع أنحاد العالم تعلق توقعات متزايدة على استجابة المنظمة للدعوة الجديدة إلى تحالف عالمي من أجل السلم والعدالة والديمقراطية والتنمية والنظام القانوني الدولي. وفي الوقت نفسه، فإن الظواهر المشؤومة المتمثلة في الصراع العرقي، والنزعة القومية المدمرة، والفقر المتفشي والظلم الاجتماعي، تقوض دور الأمم المتحدة الحيوي في التصدي للعدوان وصيانة السلم الدولي، وتفرض بالتالي تحديات جديدة.**

**وفي الوقت الذي تحاول فيه المنظمة إعادة تشكيل هيكلها بغية مواجهة هذه التحديات بفاعلية أكبر، من الواضح أن الميثاق صمد لاختبار الزمن بصفة عامة. فلنتفق ونحن نقترب من ذلك المعلم التاريخي، من الذكرى الخمسين لإنشاء المنظمة، على ألا ندخر وسعا من أجل أن نجعلها أكثر فاعلية، ولننظر إلى الميثاق لا على أنه مجرد مدونة للسلوك الدولي من الصعب الالتزام بها والارتفاع إلى مستواها، بل باعتباره نموذجا معقولا وعمليا للسلوك الدولي اليومي والأخلاقيات السياسية.**

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : **بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية قبرص على البيان الذي ألقاه توا.**

اصطحب السيد غلافكوس كليريدس، رئيس جمهورية قبرص، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

## خطاب السيد زيليو زيليف، رئيس جمهورية بلغاريا

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : **تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية بلغاريا.**

اصطحب السيد زيليو زيليف، رئيس جمهورية بلغاريا، إلى قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : **بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب، في الأمم المتحدة، برئيس جمهورية بلغاريا، فخامة السيد زيليو زيليف، وأن أدعوه إلى إلقاء بيانه أمام الجمعية.**

**الرئيس زيليف** (تكلم بالبلغارية، والترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد) : **السيد الرئيس، أود، أولا وقبل كل شيء أن أهنئكم على انتخابكم لهذا المنصب المسؤول، وأن أتمنى لكم النجاح.**

**وبالنيابة عن جمهورية بلغاريا، اسمحوا لي بأن أهنئ وفود الدول التي انضمت إلى الأمم المتحدة كأعضاء جدد في هذه السنة - الجمهورية التشيكية، والجمهورية السلوفاكية، وجمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة، وإريتريا، وموناكو وأندورا.**

**منذ ثلاث سنوات، وفي نفس هذه القاعة، تشرفت بمخاطبة هذا المحفل العالمي. وكانت رسالتي باسم بلغاريا الديمقراطية، البلد الذي تتفق فيه التغييرات بالكامل وبأصالة مع المثل والقيم التي توحد الأمم في المنظمة العالمية. ومنذ ذلك الوقت، وكما كان الحال في الواقع طوال السنة الماضية، تحت رئاسة بلغاريا للجمعية العامة، شهدنا اتجاهات متنوعة، ومتناقضة في كثير من الأحيان، في الحياة الدولية. ومع ذلك، وإذا كان هناك شعور سائد، فهو شعور يتسم بالتفاؤل والثقة، من جانب الحكومات والأمم على السواء، تجاه الأمم المتحدة باعتبارها الناطق الرسمي والضامن للإرادة السياسية للمجتمع العالمي من أجل السلم والتنمية الديمقراطية المستدامة. وقد شهدنا عدة أمثلة مشجعة لهذا الاتجاه.**

**لقد أضافت التغييرات الديمقراطية في أوروبا الشرقية عنصرا من الدينامية في بناء الوحدة الأوروبية والمجتمع المدني الأوروبي، وهو مجتمع مفتوح لبقية العالم. والمحافل الهامة مثل المجموعة الأوروبية، ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا، توفر الأساس والإطار للوحدة الأوروبية والأمن الأوروبي الآخذ في الظهور. وقد كانت بلغاريا مشاركا نشيطا في المنظمات الأوروبية. وستكون أول بلد من بين البلدان التي كانت شيوعية، يتولى رئاسة لجنة الوزراء في أقدم منظمة أوروبية - مجلس أوروبا. وهي أيضا منسق مجموعة التعاون الاقتصادي في البحر الأسود التي تجمع بين بلدان تلك المنطقة.**

وبعد حائط برلين، تساقطت حوائط أريحا. وبدأت هناك عملية طال انتظارها - هي حل العقدة الغوردية في الشرق الأوسط، تلك المنطقة التي تتعايش فيها ثلاثة تقاليد ثقافية ودينية عالمية. ونرحب أيضا بتطور العمليات الديمقراطية في جنوب افريقيا، التي ستؤدي إلى إقامة مجتمع موحد وغير عنصري.

لقد ودعت الإنسانية الأسلحة الكيميائية، ونجحت في عقد مؤتمر عالمي بشأن موضوعات كان المعتقد حتى عهد قريب أنها تتحدى توافق الآراء، مثل حقوق الانسان وحماية ضحايا الحرب.

ولا تزال التغييرات الديمقراطية في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق تعتبر شرطا هاما للتغييرات الايجابية في الحياة الدولية في نهاية هذا القرن. إن اهتمام المجتمع العالمي المتزايد بالتوترات الاجتماعية والسياسية في موسكو يمكن تفهمه تماما مثل الدعم الدولي العريض للقوى الديمقراطية ذات التفكير الإصلاحي في روسيا، وهو دعم توافق عليه بلغاريا بالكامل. إن الأحداث المثيرة في موسكو التي شهدناها طوال عطلة نهاية الأسبوع تثبت مدى صعوبة وألم الانتقال من مجتمع كان شيوعيا إلى مجتمع ديمقراطي وإلى اقتصاد السوق، وما ينطوي عليه هذا الانتقال من مخاطر وأخطار. ولا يمكن للأمم المتحدة ببساطة أن تقف متفرجة دون مبالاة إزاء المصاعب التي تواجه البلدان في مرحلة الانتقال. وإذا كنا نريد أن نرتفع إلى مستوى اسم "الأمم المتحدة" فعلينا أن نقدم دعمنا المعنوي، والسياسي والمالي إلى هذه الأمم.

إن انهيار الحكم الشمولي، وتفكك الامبراطورية السوفياتية ومعاهدة وارسو، خلقا تناقضا لم يكن متوقعا: خطرا أقل على السلم العالمي، وفي نفس الوقت، سلما أقل في العالم وتحديات واختبارات أكثر للأمم المتحدة.

ولقد ثبت أن الصراعات الاقليمية مشكلة رئيسية للديمقراطيات الجديدة. تصوروا العواقب الناجمة عن فشل المجتمع العالمي في التصدي للحرب في يوغوسلافيا السابقة. إن المخاطر شديدة دائما، ولكنها أشد في منطقة البلقان حيث تهدد الصراعات بالانتشار وبانزلاق دول أخرى فيها.

إن السياسة المتحضرة والقائمة على حسن الجوار التي تتبعها بلغاريا في منطقة البلقان تخولها الآن، كما خولتها فعلا في بداية الأزمة اليوغوسلافية، الحق في الإصرار على قيام الجمعية العامة ومجلس الأمن والأمين العام بإصدار حكم صارم واتخاذ خطوات نشطة لاحتواء وإنهاء الحرب الوحشية في البوسنة والهرسك، ولمنع اندلاع صراعات أخرى كامنة في يوغوسلافيا السابقة.

إن المحاولات الأخيرة لإيجاد سبل متضافرة لتنسيق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ومنطقة حلف شمال الأطلسي من أجل حفظ السلم، يجري تتبعها في بلغاريا باهتمام كبير. ولقد أعلنا بالفعل عن تأييدنا للعمل البناء الذي قامت به إدارة الرئيس كلينتون، لا سيما التمركز الوقائي في مقدونيا لفرقة من الجنود تعمل تحت علم الأمم المتحدة.

إن بلغاريا ضد إعادة رسم الحدود واكتساب الأراضي بالقوة، وهي لا تزال ثابتة على موقفها المؤيد لإيجاد حل سياسي للأزمة اليوغوسلافية.

إن بلغاريا، بحكم موقعها الجغرافي والسياسي، أمامها دور رئيسي تضطلع به في تنفيذ الجزاءات الاقتصادية ضد صربيا والجبل الأسود. إننا نشترك مع صربيا في أطول حدود برية، ولكننا لا نتورط بشكل مباشر أو غير مباشر، في الأعمال العدائية في يوغوسلافيا السابقة. والجزاءات، بدون بلغاريا سيكون مآلها الفشل. ونحن، إذ ندرك تماما المسؤولية الملقاة على عاتقنا، نلتزم على نحو صارم بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، على الرغم من التضحية الاقتصادية الجسيمة التي نتكبدها. إن الخسائر فادحة حقا، إذا ما قيست بما لدينا من إمكانيات. فالخطر أغلق طريق بلغاريا المباشر الى أسواق أوروبا الغربية وبناء على ذلك، قدرت خسائرها لعام ١٩٩٢ - بمساعدة خبراء من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - بمبلغ ٩٤٣,٦ مليون دولار. أما خسائرها لعام ١٩٩٣ فيتوقع أن تكون أعلى عدة مرات. إن تأثير الجزاءات قد يفضي الى وقف وإحباط الإصلاح الاقتصادي، فضلا عن تعريض العملية الديمقراطية والسلم الاجتماعي في بلغاريا للخطر. وبكلمات أخرى، إن الثمن الذي تدفعه بلغاريا من أجل السلم والأمن في منطقة البلقان وفي أوروبا ربما كان مهلكا لسلمها واستقرارها الداخليين. إن الخسائر المباشرة الناجمة عن الجزاءات ضد يوغوسلافيا السابقة والعراق وليبيا توازي نصف دين بلغاريا الخارجي المستحق للمصارف التجارية الدائنة، وتعتم آفاق الانتعاش الاقتصادي، والتنمية والتكامل مع المجتمع العالمي.

إن بلغاريا، بوصفها دولة عضوا في الأمم المتحدة، تفي بالتزاماتها الدولية بإخلاص، اقتناعا منها بأن أي بلد متمدين يهتم بالأمن العالمي ينبغي أن يدعم قضية مشتركة ولو ببذل التضحيات. ومع ذلك، أليس من

العدل لبلد في وضعنا أن يطلب المساعدة والتفهم من المنظمة العالمية ودولها الأعضاء؟

هناك ضرورة ملحة لوضع آلية عاملة لمنح تعويضات للدول الأعضاء التي تتكبد خسائر نتيجة التنفيذ الصارم للجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن. إن أحكام الفصل السابع من الميثاق تتساوى في أهميتها، وينبغي تطبيقها بدقة. والمادة ٥٠ من الميثاق يمكن تعزيزها باتفاقات ذات صلة تقضي بتقديم معونة ملموسة للدول الأعضاء التي تتضرر بجزاءات مفروضة على بلدان ثالثة. ويمكن أن تتضمن أشكال التعويض، في جملة أمور، تدابير لتيسير الحالة الاقتصادية للبلد المتضرر، مثل إبرام اتفاقات احتياطية مع صندوق النقد الدولي، وتيسير إجراءات خدمة الديون وتسويتها، وتمويل مشاريع رئيسية للبنية الأساسية للنقل والاتصالات على الصعيدين الوطني والإقليمي - وفي حالتنا، إقامة جسور جديدة على نهر الدانوب، وتشييد مطار دولي، وطرق تربط بلغاريا باليونان، وبلغاريا وبمقدونيا وألبانيا، مثل طريقي تيسالونيكي - فيدين، وصوفيا - سكوبجي - تيرانا - والتعجيل بالتصديق على اتفاق الرابطة الأوروبية المبرم بين بلغاريا والمجموعة الأوروبية، والانضمام المبكر الى مجموعة الإنفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة.

وسيتقدم الوفد البلغاري في هذه الدورة للجمعية العامة، باقتراحات بشأن بعض المسائل التي تقدم ذكرها. ونعتمد، في هذا الصدد، على تأييد وتعاون الدول الأعضاء في المنظمة.

ومراعاة لعدم وجود منظمة دولية في الوقت الراهن في وضع يؤهلها لتقديم تعويض مباشر عن الخسائر الناجمة عن الجزاءات الاقتصادية، فإن طرق التعويض غير المباشر يمكن أن تكون ذات أهمية حاسمة.

إن مشكلة الجزاءات والتعويضات الدولية تستحق الاهتمام الجاد، وتتطلب دراسة متعمقة، لأنها تهم على نحو حيوي عددا من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ولقد حان الوقت للنظر في هذه المسائل في محفل خاص ترحب بلغاريا باستضافته.

إن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم شكلت أهم وأبرز جزء من أعمال المنظمة العالمية طوال السنة الماضية. ولا يسعني التأكيد بما فيه الكفاية على أهمية تقرير الأمين العام المعنون "خطة للسلام"، الذي أرسى مفهوم إدارة الأزمات من خلال الدبلوماسية الوقائية. ولقد أيدت بلغاريا هذه الاستراتيجية السياسية ودعمت أقوالها بالأفعال من خلال إرساء "الخوذات الزرقاء" الى كمبوديا.

ومرة أخرى، يبدو أن المجتمع الدولي لم يكن مستعدا على نحو كاف للقيام بمثل هذه العمليات. فمسألة سلامة موظفي الأمم المتحدة أثبتت أنها جديرة بالاهتمام بصفة خاصة. فقد فقدت بلغاريا ١٠ متطوعين في كمبوديا، فضلا عن تكلفة مشاركتها، التي لم تقدر بالكامل بعد.

إن الإنذار المبكر بوجود صراعات كامنة يتطلب آليات دولية فعالة لرصد حالة حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الأفراد في مجموعات الأقليات - لأن الصراعات تنبت جذورها حيثما تُداس حقوق الإنسان، وحيثما تتراجع القيم العالمية للحضارة الحديثة لتحل محلها غرائز حب البقاء والتعددية السياسية وتنوع الأفكار، وعدم التسامح، والشعور بالكراهية تجاه الأجانب، والعنصرية والتعصب الديني والسياسي الأعمى والعنف. وفكرة إنشاء منصب جديد داخل منظومة الأمم المتحدة، أي المفوض السامي لشؤون حقوق الإنسان، لهي تعبير عن الرغبة في تعزيز التعاون الدولي في هذا المجال. ونحن على استعداد للمشاركة بنشاط في مناقشة هذه المسألة.

ولنلق نظرة على قدرة الأمم المتحدة على إدارة الأزمات. إن الأفكار المقترحة في هذا الصدد واعدة في معظمها ولكن إذا أريد بلورتها، فيجب على الأمم المتحدة أن ترقى الى دورها التنسيقي والتنظيمي والتعبوي في التماس الوسائل السياسية والعسكرية ذات الصلة. ففي الأزمة اليوغوسلافية، على سبيل المثال، كان بإمكان المنظمات الأمنية الأوروبية - الأطلسية والأوروبية أن تضطلع ببعض من مهامها.

مثال على ذلك، أن منظمة حلف شمال الأطلسي شهدت تطورا كبيرا في موقفها حيال الصراع. والأزمة اليوغوسلافية، فضلا عن أنها أصبحت تمثل تحديا رئيسيا، كانت بمثابة زخم حفز الحلف على إعادة النظر في أولوياته وأهدافه.

وبلغاريا تعلن صراحة عن استعدادها لتعزيز تعاونها بوصفها عضوا كامل العضوية - مع منظمة حلف شمال الأطلسي والدول الأعضاء فيها. إن علاقاتنا الثنائية الطيبة وتعاوننا الأمني مع تركيا واليونان تدل بوضوح على نهجنا ونوايانا. وسيكون من المفيد لأمن أوروبا والبلقان أن تتطور هذه العلاقات الى تعاون بين الحلفاء داخل منظمة حلف شمال الأطلسي. وبلغاريا راغبة في تحمل المسؤولية والعمل بوصفها شريكا

يعتمد عليه، وهي قادرة على ذلك.

وتقتضي معالجة مشاكل اليوم الاقتصادية والاجتماعية العالمية أن تنتهج هيئات الأمم المتحدة المتخصصة في عملها نهجا جديدة في هذين المجالين. وينبغي التماس سبل وأساليب جديدة لتيسير الحصول على المساعدة التقنية والتكنولوجيات الحديثة. وهناك حاجة لمبادرات جسورة وبراغماتية في مجالات مثل تحرير التجارة، ومستقبل مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة الغات)، والديون الخارجية، وهجرة الأيدي العاملة، والبطالة، والسلامة البيئية، وانتشار التكنولوجيات الصديقة للبيئة. وجمهورية بلغاريا على استعداد للتعاون في أي من الجهود المذكورة آنفا بوصفها عضوا في مختلف هيئات الأمم المتحدة بما في ذلك المجلس الاقتصادي والاجتماعي، على سبيل الاحتمال.

إن تعزيز نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والاستعدادات الجارية للمؤتمر الاستعراضي الذي سيعقد في عام ١٩٩٥ تكتسب أهمية فائقة. وتشارك بلغاريا في الرأي القائل بضرورة تحقيق الطابع العالمي لمعاهدة عدم الانتشار واستمرارها الى أجل غير مسمى.

إن توقعات بلغاريا بالنسبة لدور الأمم المتحدة في المستقبل هي التي تحدد موقفها من الإصلاح الجاري في المنظمة العالمية وعلى أساس تاريخ المنظمة الذي يقترب من عامه الخمسين تستطيع الدول الأعضاء أن تحدد، في ميثاق المنظمة وهيكلها العناصر التي تستحق التنقيح والعناصر الأخرى التي لها صفة العالمية والدوام والتي لا يجوز أن تكون صلاحيتها موضع تساؤل. ومن الواضح أن هذه القرارات لا يمكن التوصل اليها إلا بعد مناقشات جادة وتحقيق توافق في الآراء بين الدول الأعضاء، ولا سيما الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. ولا مناص من الحفاظ على مجلس الأمن بوصفه آلية فعالة لصنع القرار، اذا رئي توسيع نطاق صفته التمثيلية. ولا شك أن سلطات ومسؤوليات الأمين العام ستخضع للتغيير، مع تعاظم التركيز على جهوده الدبلوماسية وجهوده في مجال صنع السلم.

إن الوفد البلغاري يشارك في الدورة الثامنة والأربعين وتقديم إسهاماته بوصفه عضوا نشطا في المجتمع الدولي. ووعينا بوقوفنا في صفوف أخلص أنصار قضية المنظمة ورسالتها النبيلة هو الذي يملي علينا التزامنا تجاه مشكلاتها ومستقبلها.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): **بالنيابة عن الجمعية العامة، أشكر رئيس جمهورية بلغاريا على البيان الذي ألقاه لتوه.**

اصطحب السيد زيليو زيليف، رئيس جمهورية بلغاريا، الى خارج قاعة الجمعية العامة.

## خطاب صاحب السمو أمير لختنشتاين، هانس-آدم الثاني رئيس دولة إمارة لختنشتاين

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): **تستمع الجمعية الآن الى خطاب رئيس دولة إمارة لختنشتاين، صاحب السمو أمير لختنشتاين، هانس - آدم الثاني.**

اصطحب صاحب السمو أمير لختنشتاين هانس - آدم الثاني، رئيس دولة إمارة لختنشتاين، الى قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): **بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة برئيس دولة لختنشتاين صاحب السمو أمير لختنشتاين، هانس - آدم الثاني، وأن أدعوه الى مخاطبة الجمعية.**

**الأمير هانس - آدم الثاني، أمير لختنشتاين** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): **أسمحوا لي أن أهنئكم، ياسيدي، على انتخابكم لرئاسة الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة، وأن أعرب لكم عن اقتناعنا بأن خبرتكم ومهاراتكم الدبلوماسية ستسهم إسهاما قيما في أعمال هذه الهيئة الموقرة. ولن يدخر وفدي وسعا لمساندتكم في وفائكم بمهامكم. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشكر سلفكم، السيد ستويان غانيف، على أسلوبه في إدارة أعمال الجمعية العامة أثناء مرحلة صعبة.**

على مدى الشهور الثمانية الماضية، استطاعت هذه المنظمة أن ترحب بانضمام ست دول أعضاء جديدة هي: سلوفاكيا، والجمهورية التشيكية، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، وموناكو، واريتريا واندورا، الأمر الذي يعزز عالمية الأمم المتحدة.

منذ نهاية الدورة الماضية للجمعية العامة ونحن نشهد مكاسب تاريخية تتحقق في مجال تسوية المنازعات الإقليمية. ويعد التوقيع على اتفاق السلام بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية انطلاقة لا مثيلة لها، من المأمول أن تؤدي الى تحقيق سلام عادل ودائم في المنطقة. وعندما تكلم رئيس المؤتمر الوطني الافريقي، السيد نيلسون مانديلا في هذه القاعة في ٢٤ أيلول/سبتمبر، أبرز التقدم التاريخي المحرز نحو

إقامة الديمقراطية في جنوب افريقيا. ويراودنا أمل قوي في أن جنوب افريقيا الجديدة ستقوم بدور حيوي في تنمية قارة افريقيا.

لقد انضم بلدي الى عضوية الأمم المتحدة يوم ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠، وحاول طوال السنوات الثلاث الماضية المحافظة على أن يكون له وجود نشط ومشاركة نشطة قدر المستطاع. وفي حين أن لخشتنشتاين كانت العضو الـ ١٦٠ في عام ١٩٩٠، فإن المنظمة تضم اليوم ١٨٤ عضوا. وهذه الزيادة الكبيرة في عضوية المنظمة توضح أن المناقشة الجارية حول التمثيل العادل في مجلس الأمن وتوسيع نطاق عضويته ضرورية وتأتي في وقتها المناسب.

وفي رأينا أن الأولويات في إصلاح مجلس الأمن تتمثل في التماسك والفعالية. غير أنه من الأهمية بمكان أن تشمل مناقشة الاصلاحات مسألة عمل مجلس الأمن، لأن التأييد واسع النطاق لاجراءاته شرط لا غنى عنه لمشروعيته ، التي لا يمكن ضمانها الا بزيادة الوضوح والتعاون مع الدول الأعضاء الأخرى. وتقرر المادة ٢٣ من الميثاق أن المساهمة في صون السلم والأمن الدوليين تمثل المعيار الأول للعضوية في المجلس؛ ومن الواضح أن المعيار الثاني، - وهو التوزيع الجغرافي العادل - لم يول حتى الآن الاهتمام الواجب. وفي ضوء الأهمية الواضحة لتكوين مجلس الأمن، نحبذ فكرة أخذ الوقت اللازم من أجل احداث تعديلات تفيد مصداقية المنظمة ككل.

وتتجلى الفعالية الجديدة لمجلس الأمن، ضمن سبل أخرى، في الزيادة الكبيرة التي حدثت مؤخرا في بعثات حفظ السلام وصنع السلم. وهذه العمليات تراقبها الجماهير عن كثب، وهي تعتبرها في كثير من الأحيان مقياسا للحكم على أنشطة الأمم المتحدة ككل. ولئن كنا نرى من الأهمية بمكان أن نولي قدرا أكبر من الاهتمام لميادين أخرى، مثل التنمية الاجتماعية، فإننا نعي ما يمكن أن يكون لفشل أو نجاح أنشطة حفظ السلام من آثار على مصداقية المنظمة. وفي رأينا أن الأمم المتحدة لا ينبغي لها أن تنخرط في عدد دائم التزايد من بعثات حفظ السلام في كل أنحاء العالم. فلابد من إعطاء دور أهم للدبلوماسية الوقائية، التي يمكن أن تقوم بها منظمات أو ترتيبات اقليمية مثل مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. إن الدول المشتركة في ذلك المؤتمر تعتبره ترتيبا إقليميا بالمعنى الوارد في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، وهو بهذه الصفة يوفر صلة هامة بين الأمن الأوروبي والأمن العالمي. وتعتقد لخشتنشتاين، بوصفها دولة مشاركة، أن تعزيز التعاون مع المؤتمر يعتبر أمرا حيويا ويؤيد بلدي فكرة منح مركز المراقب لذلك المؤتمر، وقد أيد الطلب بادراج بند إضافي بهذا المعنى في جدول أعمال الدورة الثامنة والأربعين.

ومع ذلك، فإن الدبلوماسية الوقائية لا يمكن أن تحل محل عمليات حفظ السلام، وعلى الأمم المتحدة أن تبقى نشطة في هذا الميدان حسب ما تقتضيه الضرورة. ولابد من الاشارة الى أن الهيكل الأساسي القائم في نيويورك ليس كافيا لمواجهة الطائفة العريضة من المهام، وأنه بحاجة عاجلة الى التحسين.

إن الأحداث المؤسفة التي وقعت في الآونة الأخيرة بينت بوضوح أن الأفراد المدنيين والعسكريين المشتركين في بعثات حفظ السلام لا يتمتعون بحماية كافية. ولذلك فإننا نرحب، مخلصين، بادراج بند جديد في جدول الأعمال، كما اقترح وفد نيوزيلندا، يتعلق بمسألة المسؤولية عن الهجمات على موظفي الأمم المتحدة وغيرهم من الأفراد المرتبطين بها، والتدابير التي تكفل تقديم المسؤولين عن تلك الهجمات الى العدالة.

ومع تعاظم مشاركة الأمم المتحدة في الصراعات المعقدة، تحول دور المنظمة في هذه العملية الى دور أكثر نشاطا وشمولا. ونتيجة لذلك، تتعرض أرواح العاملين في مجال الاغاثة لخطر كبير وهم يعملون من أجل تخفيف المعاناة الانسانية. ويعتقد وفد بلدي أنه لا يمكن غض الطرف ببساطة عن حقيقة أن العاملين في مجال الإغاثة، الذين يريدون إنقاذ الأرواح، يصبحون هم أنفسهم أهدافا للعنف. ويتعين على الأمم المتحدة أن توضح بجلاء أن أعمال العنف لن تمر بلا عقاب. ولابد من احترام شعارات الأمم المتحدة والصليب الأحمر والهلال الأحمر.

إن المساعدة الانسانية تواجه اليوم تحديا يتمثل في وجود العديد من حالات الطوارئ المعقدة. وهذه التحديات يجب مواجهتها على أساس مبادئ الحياد وعدم التحيز والانسانية؛ ويجب ألا تتعرض المعونة الانسانية للتسييس. وعندما يطلب منا أن نعطي دليلا على تضامننا، يتعين علينا أن نوفر الوسائل المالية اللازمة. غير أننا مطالبون أيضا بأن نعالج الأسباب الجذرية للكثير من الكوارث، مثل الفقر، وزيادة السكان، والصراعات الأهلية والإثنية، لأن الاختلالات تغذي البؤس؛ وهي لا تمثل إجحافا فحسب، بل إنها تشكل خطرا في الوقت نفسه.

لقد انقضت ثمانية وأربعون عاما على اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الانسان، ومازال هناك الكثير الذي ينبغي القيام به في هذا الميدان الذي نعلق عليه

أهمية خاصة. ولقد كان المؤتمر العالمي لحقوق الانسان الذي انعقد في حزيران/يونيه ١٩٩٣ حدثا هاما للغاية، وكلنا نعلم مدى الصعوبة التي تم بها اعتماد إعلان فيينا وبرنامج عمله. وهذا النص يمكن أن يكون علامة بارزة في تاريخ الأمم المتحدة وذلك في حالة واحدة، هي أن يتبعه إجراء حازم تتخذه الجمعية العامة إنطلاقا من روح إعلان فيينا. وفي رأينا أنه من الأهمية بمكان أن يعطى مركز حقوق الانسان الموارد الضرورية لتمكينه من الاضطلاع بمهامه بمزيد من الكفاءة. وبالاضافة الى ذلك، سيكون إنشاء منصب مفوض سام لحقوق الانسان مبادرة محمودة، وينبغي للجمعية العامة أن تعطي هذا المفوض - سواء كان رجلا أو امرأة - ولاية قوية في إطار الهياكل القائمة بالفعل.

من الحقائق المعروفة للجميع أن الحالة المالية للأمم المتحدة أصبحت محزنة. لذلك فإن الأمين العام، في كلمته التي ألقاها في ٢٦ آب/أغسطس، لخص الخطوات الأولية اللازمة للتصدي لهذه الأزمة. ويبدو أن التدابير التي اتخذها الأمين العام في هذا الصدد كانت لا مفر منها، ونأمل في أن لا يكون لها أثر سلبي على عمل الجمعية العامة. وفي رأينا أنه يتعين على الجمعية العامة أن تتخذ اجراءات عاجلة تستهدف الحيلولة دون حدوث المزيد من التدهور، الأمر الذي يمكن أن تترتب عليه عواقب خطيرة. ويتعين على جميع الدول أن تسدد اشتراكاتها بالكامل وفي الوقت المحدد، وأن تدفع المتأخرات التي عليها فورا وبالكامل. وهناك مقترحات ترمي الى كفالة الاستخدام الأمثل للموارد، وإنشاء نظام ملائم للمساءلة في إطار الأمم المتحدة، وينبغي أن تناقش تلك المقترحات بشكل مستفيض وعلى وجه السرعة. وأخيرا، يبدو أنه من الضروري إجراء إصلاح شامل للقطاع المالي. ويجب أن تدرس بكل الاهتمام الواجب جميع الاقتراحات التي يمكن أن تسهم في تحقيق هذا الهدف، ولا سيما الاقتراحات الواردة في ما يعرف بتقرير فولكو - أوغاتا.

لقد قيل الكثير عن التغيرات التي حدثت منذ انتهاء الحرب الباردة. ولكننا لا نستطيع، للأسف، أن نقول إن كل هذه التغيرات كانت ايجابية. ومن دواعي بالغ الأسف وعميق الحزن للمجتمع الدولي برمته، أننا لا نزال نشهد اندلاع عدد كبير من الصراعات الإثنية والقومية، المقترنة بمعاناة تفوق الوصف يتعرض لها أناس أبرياء. ولابد من أن يتوفر للعالم سبيل أفضل لادارة شؤونه. وفي حين أن التوترات داخل المجتمعات وفيما بينها قد تكون جزءا لا مفر منه من ظروف الحياة الانسانية، فإننا نرى، في الوقت نفسه، أنه من الأهمية بمكان ايجاد السبل التي تؤدي الى نزع فتيل تلك التوترات بالوسائل السلمية ودون إراقة دماء.

وفي هذا السياق، أود أن أشير بايجاز مرة أخرى الى فكرة يمكن أن تأخذنا خطوة في الاتجاه الصحيح سبق أن عرضتها على الجمعية العامة عندما تشرفت بمخاطبتها للمرة الأولى في دورتها السادسة والأربعين، بعد أن أصبحت لختنشتاين عضوا في الأمم المتحدة. في تلك المناسبة سمحت لنفسي أن اقترح أن أساس بعض الحلول يمكن أن يوجد ضمن مبدأ تقرير المصير. إن قيمة هذا المبدأ العظيم ظهرت بالكامل في السياق التقليدي لعملية إنهاء الاستعمار. ولكن ينبغي ألا يقتصر الأمر على ذلك السياق. فإذا طبق هذا المبدأ على المجموعات التي تعيش داخل الدول وسمح لهذه المجموعات أن تحصل على مستويات مختلفة من الحكم الذاتي وفقا للظروف الخاصة لمختلف المجتمعات فقد يكون من الممكن نزع فتيل العديد من التوترات التي تشكل مصدرا قويا للصراع. مثل هذه المبادئ التي توضع في الاطار المناسب من شأنها أن تعطي بعدا فعالا وعمليا لمبدأ تقرير المصير الذي يبدو أن بعض الحالات تفتقر اليه. ويمكن في نهاية المطاف أن تصاغ هذه الترتيبات في اتفاقية تطبق تطبيقا عاما.

منذ أن عرضت تلك الأفكار على الجمعية العامة تشجعنا في لختنشتاين بمدى الاهتمام الذي أبدي بشأنها. إن أفكارنا مرنة على الرغم من أن هدفنا، الذي يتمثل في ايجاد طرق عملية وفعالة لتفادي التوترات بين المجتمعات أو على الأقل لتخفيضها، مازال هدفا ثابتا، لقد صقلنا أفكارنا الأولية حول هذا الموضوع في ضوء التعليقات التي أبداها الآخرون وطورنا أفكارنا أكثر وأكثر في الدورة الماضية للجمعية العامة خلال المناقشات التي جرت في إطار اللجنة الثالثة وعندما تكلم رئيس حكومتنا في الجمعية إبان المناقشة العامة.

في تلك المناسبة أعلن رئيس الحكومة أن حكومة لختنشتاين ستدعو كل حكومة ممثلة في هذه الجمعية، بما في ذلك المراقبون، لكي ترشح خبيرا مستقلا لحضور اجتماع غير رسمي للخبراء يعقد في لختنشتاين لمناقشة هذه المسائل باستفاضة أكبر. وقد انعقد الاجتماع في الفترة من ١٦ الى ١٨ آذار/مارس هذا العام، وحضره مشاركون رشحتهم ٤٦ دولة ومنظمة دولية ومنظمات غير حكومية، وقد حضرت بنفسي هذا الاجتماع، ويمكنني أن أقول بصفة شخصية مدى المساهمات التي قدمها المشاركون في تطوير أفكارنا. وأرجو أن يسمح لي أن أغتنم هذه الفرصة لأشكرهم جميعا على مشاركتهم فيما نعتبره مشروعا هاما وقيما.

في العامين الماضيين، وبهذه الطرق المختلفة، تطور تفكيرنا الى الاعتقاد بأن المجتمع الدولي يمكن أن يجد في الأفكار، التي عرضناها لأول مرة على

الجمعية في عام ١٩٩١، سبيلا الى الأمام في سعيه للبحث عن سبل لتجنب حدوث صراعات داخلية تسبب معاناة بشرية تتزايد باستمرار، وتمثل خطرا متزايدا على السلم والأمان في عالمنا. وبغية احراز المزيد من التقدم قررنا هذا العام أن نطلب ادراج بند على جدول عمال الجمعية، يمكن بمقتضاه أن يناقش أفكارنا بالكامل جميع أعضاء الأمم المتحدة. ونحن ممتنون لأن اقتراحنا قبل وهو يندرج بالفعل في جدول أعمال هذه الدورة بوصفه البند (١٠٨) المعنون "حق الشعوب في تقرير المصير: الأعمال الفعال لحق تقرير المصير بواسطة الحكم الذاتي". ونتطلع الى المناقشة التي ستجري وآمل أن أتمكن شخصيا من المشاركة في جزء من تلك المناقشة على الأقل. ويحدونا الأمل أنه على ضوء ما يمكن أن يقال في المناقشة ستوافق الجمعية على أنه يوجد في الأفكار التي عرضناها أمامكم، قيمة ما جديرة بالمزيد من البحث والدراسة.

إننا لا نقلل من شأن الصعوبات التي تواجهنا. ونحن ندرك حساسيات هذا الموضوع كله، خاصة في هذه الأوقات. وعلى الرغم من ضخامة تلك الصعوبات والحساسيات بالنسبة لبعض الدول فإننا مقتنعون بأن احتياجات المجتمع الدولي تكتسي أهمية أكبر. إن الأخطار والأهوال والمعاناة التي يمكن أن تؤدي اليها التوترات بين المجتمعات داخل الدول والتي نتذكرها يوميا مع الأسف، تجعل من الضروري للمجتمع الدولي أن يبذل كل جهد ممكن لإكتشاف فكر جديد في هذا الميدان بغية ايجاد وسائل عملية وفعالة لزيادة تعزيز مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده.

إننا نرى أنه من دواعي الاعتزاز الكبير أن تكون لدينا منظمة مثل الأمم المتحدة أقيمت على أساس ميثاق يشمل أسمى المبادئ الانسانية. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد من جديد التزام بلدي بالمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود، باسم الجمعية العامة أن اتقدم بالشكر الى رئيس دولة إمارة لختنشتاين على البيان الذي أدلى به توا.

اصطحب صاحب السمو، الأمير هانس - آدم الثاني رئيس دولة إمارة لختنشتاين الى خارج قاعة الجمعية العامة.

## البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

## المناقشة العامة

**السيد دمبري (الجزائر)**: السيد الرئيس، يأتي انتخابكم بالاجماع لرئاسة الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة تكريسا لخبرتكم في الميدان الدبلوماسي ولخصائلكم الانسانية ولإلتزامكم الثابت من أجل تدعيم وترقية الحوار والتعاون المتعدد الأطراف، خدمة للسلم والتعاون. فلا يفوتني هنا أن أعبر لكم عن تهانينا الحارة على هذا العرفان والتقدير اللذين عبرت عنهما المجموعة الدولية لشخصكم ولبلدكم. كما أعبر عن سعادتي في أن يعود شرف رئاسة الجمعية العامة لإبن لامع من غيانا، بلد تربطنا به صداقة عريقة، ووقف الى جانب الجزائر في الخطوط الأمامية من أجل الدفاع عن قضايا السلم والعدالة والتقدم والتفاهم بين الأمم.

لقد قاد الرئيس السابق سعادة السفير ستويان غانيف، الدورة السابعة والأربعين بالحكمة والدقة فكانت محفولة بالنتائج. فليتقبل منا أسمى عبارات التقدير لما حققه من نجاح ولما أبداه من سماحة وتفان في العمل.

كما أود أن أعبر عن تقديرنا الكبير للأمين العام لمنظمتنا السيد بطرس بطرس غالي، الذي لم يدخر أي جهد من أجل السمو بمنظمة الأمم المتحدة الى مستوى التحديات العديدة والمعقدة في هذه المرحلة الحاسمة من تطور العلاقات الدولية. لقد حظى بتقدير الجميع بفضل ما أبداه من شجاعة ووضوح في الرؤيا وروح المبادرة. إن عمله الدؤوب ليحمل ويغذي في نفس الوقت أمل تجديد الأمم المتحدة الذي تدعو اليه شعوبنا من كل أعماقها.

وترحب الجزائر أخيرا بالأعضاء الجدد في منظمتنا وتعبر عن ارتياحها من أن هذا الانضمام سيدعم لا محالة مثل الأمم المتحدة وأهدافها في السلم والتنمية.

لقد ازدادت عجلة التاريخ سرعة في السنوات الأخيرة، وحدثت تطورات عميقة عصفت بنظام دولي ظل مجمدا لمدة طويلة بفعل الحرب الباردة. ولكن عوض أن تتجه هذه التغيرات نحو مجتمع دولي منظم، أفرزت في طياتها أسباب وملامح انفجار يبعث على الإنشغال. فالعالم يتغير أمامنا من دون أن نتمكن من الوقوف على القوانين التي تحكمه. إن هذه الدينامية وما يترتب عليها من تقلبات كبرى أضفت تمحورا جغرافيا سياسيا جديدا على العديد من جهات العالم وعلى الكثير من الشعوب. أمام هذا الشكل من التطور، وحيث العلاقات ما بين الدول أصبحت مرتبكة بفعل تعدد

الأطراف الفاعلة والرهانات ووسائل العمل الدولية، فإنه يتعين بذل جهد جماعي يمكن من تجديد معرفتنا وأساليب ممارساتنا. إن إعادة التفكير في النظام الدولي باتت أمرا ضروريا، فعلينا كمجتمع دولي العمل على التحكم في التغيرات الطارئة وفي التوجهات الكبرى التي هي الآن في طور البروز. ولكن ما يسترعي اهتمامنا أكثر من هذه التغيرات التاريخية، ومن المرحلة الانتقالية التي نعيشها، والتي تتسم بالتردد وظهور أخطار عالمية جديدة، هو بدون شك آمال ووعود نظام عالمي جديد يتوجب بناؤه الى جانب معاناة يومية قاسية لا يمكن تجاهلها.

والواقع، إنه وعلى الرغم من الوعود العريضة في السلم والتعاون الدولي التي كنا ننتظرها، فإن النظام الدولي المتبلور مازال يحمل بؤر توتر قديمة بل ولقد ظهرت وتوسعت في ظله صراعات جديدة. كما أن التوتر بين مجموعات عرقية ودينية ازداد تفاقما. وجهات عديدة من العالم بل وحتى قارات بكاملها أصبحت مهمشة بشكل فظيع. وحق الشعوب في تقرير مصيرها أصبح أيضا محل انتهاك ويتعرض هنا وهناك لشتى أنواع العراقيل، لقد توسعت رقعة الجوع والفقر وازداد اللاتوازن الذي يتسم به الاقتصاد العالمي تعمقا. كل هذه القضايا تشكل تحديات تطرح نفسها بإلحاح واستعجال أمام المجموعة الدولية.

إننا مطالبون اليوم، وهذا يمثل تحديا مشتركا لكل الأمم التي أصبحت الآن أكثر ترابطا، بالعمل على إحقاق مثل العدل والسلم؛ والسعي الى استغلال الفرص الجديدة المتاحة من جراء حل النزاعات الجهوية ونزع السلاح الشامل الى استحداث مناهج تمكن من استئصال أسباب النزاعات وتساهم في نفس الوقت في ترقية التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي هي شرط لا غنى عنه لحفظ السلم والأمن العالميين.

وهذا يؤدي بنا الى التذكير وبقوة، بأن "خطة للسلام" (A/47/277) على الرغم من كل ما تكتسيه من أهمية، قد لا تحقق أهدافها طالما لم تصاحبها "خطة للتنمية" وذلك لما يوجد من ترابط بين السلم والتنمية. فكثيرا ما تجد الصراعات مصدرها في انعدام العدالة وفي الفقر. ومن البديهي أن مستقبل نظام الأمن الجماعي الذي نسعى الى بنائه يتوقف، وبقدر كبير، على مدى قدرتنا على تحقيق الاجماع حول مختلف الجوانب التي تحتويها "خطة للسلام". ويترتب على هذا أن نواصل، بشكل جماعي معالجة تلك المواضيع من تقرير الأمين العام التي تثير الخلاف أو تحتاج الى دراسة وتعمق.

إن التقدم المشجع المسجل في إطار تدعيم قدرات منظمتنا في ميادين الدبلوماسية الوقائية وعمليات حفظ السلم أو إعادته، لجديرة بالتنويه. ولكن هناك أشياء عديدة يجب القيام بها في هذا الصدد للاستفادة أكثر من تجربة منظمتنا في هذا الميدان والحرص دوما على أن يكون عمل المنظمة مطابقا لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. والجزائر التي تعتز بمشاركتها الفعالة والملموسة في عمليات حفظ السلام، ستستمر في أداء واجبها وذلك خدمة للسلم العالمي.

لقد حققت عملية إعادة الهيكلة، وتجديد وترشيد الهيئات وطرق عمل الأمم المتحدة تقدما ملحوظا. لكن هذه العملية، التي لا تعد غاية في حد ذاتها، تبقى مرهونة من حيث نتائجها على التزام الدول الأعضاء خاصة المتقدمة منها، بتدعيم الأمم المتحدة سياسيا وماديا في الميدان الاقتصادي والاجتماعي.

تعمل الجزائر على دعم الرؤية الدقيقة والمسؤولة في كل أطر التشاور التي تنتمي إليها، فهي تضع مساهمتها الخاصة في إطار جهود حركة عدم الانحياز الرامية الى أحداث ديمقراطية أكثر في المنظمة الأممية وإيجاد توازن أحسن بين صلاحيات هيئاتها. وتعتقد الجزائر بأن الوقت قد حان للتفكير جماعيا، وفي إطار منظم، في إصلاح لمجلس الأمن يهدف الى توسيعه وتحسين طرق عمله على نحو يجعله مسؤولا عن أعماله أمام المجموعة الدولية التي يتخذ باسمها كل قراراته. إن تحقيق تمثيل أحسن لمجلس الأمن يجعله أكثر شفافية وتفتحا على آراء وانشغالات الجميع، وجمعية عامة تضطلع بدورها كاملا في ميدان التنشيط والتوجيه والمراقبة، الى جانب نظام أممي أكثر انسجاما وتكاملا في خدمة مهام التنمية، هي محاور ثلاثة للعمل تمكن من الإضفاء على الذكرى الخمسين لميلاد منظمتنا بعدا سياسيا ومحتوى عمليا لانطلاقة جديدة. إن مصداقية وفعالية منظمة الأمم المتحدة مرهونة بتحقيق هذه الشروط كما هو الحال أيضا بالنسبة للأمن والسلم والتعاون الدولي.

إن المبادرات التي أقبلت عليها بلادي، سواء أكان ذلك على المستوى الوطني أو الجهوي، تحدوها كلها مُثل السلم والعدل والتعاون، إن مشروع التجديد الوطني الذي تسعى الجزائر من خلاله الى إعادة هيبة الدولة ودعم المسار الديمقراطي وإنعاش الاقتصاد وكذا بناء دولة القانون، يترجم إرادتنا في ضمان الأمن والرفاهية لكل الجزائريين في إطار مجتمع عصري ديمقراطي يقوم على العدل والمساواة.

وتبعا لهذا، فإن الحرب التي نشنها ضد الإرهاب

والمجهودات التي نبذلها من أجل توفير شروط تنمية حقيقية، تندرج كلها ضمن إنشغالنا الرامي الى الاستجابة لتطلعات شعبنا في استرجاع هيبة الدولة وتوفير ظروف تحول نظامي يضمن الانتقال الفعلي والمنسجم نحو اقتصاد السوق عن طريق إصلاحات جدية ومنتظمة.

فهذا العمل الجبار يجد امتداده ودعمه في سياسة خارجية نشطة تطبعها مبادئ عدم الانحياز، وتطلع الى ترقية الاستقرار والتعاون والسلم والعدالة على المستوى الجهوي والعالمي.

لقد سعت الجزائر وتسعى دوما الى إنجاح مسار البناء الوحدوي المغاربي، فبفضل تحقيق مكاسب هامة، تمكنا من فتح الطريق أمام استغلال كل شروط التكامل بين بلدان المغرب العربي. ويشكل هذا دليلا على أن دينامية المسار الوحدوي استطاعت أن تجند طاقاتنا جميعا رغم استمرار مسائل تحمل أخطارا على استقرار المنطقة.

إن موقع الجزائر المركزي في المنطقة وعزمها على إعطاء دفع للبناء المغاربي، وتعلقها بالشرعية الدولية، قادها الى تشجيع المملكة المغربية وجبهة البوليساريو على إقامة حوار مباشر، نزيه وبناء، يساعد على تطبيق مخطط السلام الذي أعدته الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية وحظي بقبول الطرفين. إنه لمن الأهمية القصوى أن يستأنف ويستمر الحوار الذي شرع فيه في مدينة العيون وذلك على مستوى مسؤول. وتأمل الجزائر من جهتها أن يسترشد الطرفان بمنطق العقل وذلك بسعيهما بجدية نحو حل المسائل العالقة التي تعوق استفتاء حر نزيه في الصحراء الغربية. وتظل الجزائر مقتنعة بأن الحل العادل والدائم لمشكلة الصحراء الغربية كفيل بضمان أمن واستقرار المنطقة. كما تعبر عن أملها في أن تقدم المجموعة الدولية وأمينها العام على مضاعفة الجهود لتوفير أحسن شروط المصداقية والنزاهة لتطبيق مخطط التسوية للأمم المتحدة.

ونفس العزيمة تحدو الجزائر فيما يتعلق بالبحر الأبيض المتوسط، حيث تسعى وبمشاركة الجميع الى جعله مجالا للأمن والاستقرار والتعاون الذي يعود بالنفع على الجميع. ومن أجل تحقيق هذا الهدف نعمل باستمرار على تدعيم وتعميق الحوار السياسي وعلى إيجاد أشكال أخرى للتعاون في منطقتنا. ونسعى في هذا المضمار، بكل جد وفي ظل عملية تنموية مشتركة الى بعث وتنشيط مجموعة ٥+٥ التي تشكل إطار تعاون واعدا بين الشمال والجنوب.

يمثل ميدان نزع السلاح المجال الذي استفاد أكبر استفادة من نهاية الحرب الباردة. غير أن ما تحقق من نتائج ملموسة في هذا الميدان لا يمثل الا الشيء القليل باعتبار ما يجب إنجازه من عمل، خاصة من طرف الدول النووية العسكرية. إن الكف النهائي عن التجارب النووية في كل الأوساط، والعدول عن تصميم أنظمة جديدة للأسلحة، يشكلان هدفين يمكن أن تحققها المجموعة الدولية اذا ما أقدمت الدول النووية على تجنيد الإرادة السياسية الضرورية للسعي الى تجاوز الخطوات المتواضعة التي أنجزت حتى الآن.

وفي هذا الإطار تسجل الجزائر باهتمام المقترحات التي قدمها من على هذا المنبر، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في ٢٧ أيلول/سبتمبر المنصرم. إن القضاء على كافة أنواع أسلحة التدمير الشامل تندرج في منطق التاريخ. لقد أثبت إبرام اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية أن هدفا كهذا لم يعد ضربا من الخيال. إن أية نظرة لقضية نزع السلاح والأمن والسلم بشكل عام يجب أن تكون - وهذا نابع من قناعة ثابتة للجزائر ولحركة عدم الانحياز - ذات بعد عالمي لا يقتصر من حيث التصور على الجوانب العسكرية فحسب، بل يجب أن يأخذ في الحسبان كل الجوانب. إضافة الى هذا، فإنه لا يمكن في عالم أصبح أكثر ترابطا فصل السلم والأمن عن التنمية الاجتماعية والاقتصادية وعن ترقية كافة أنواع حقوق الانسان.

إن حماية وترقية حقوق الانسان، كل حقوق الانسان، تعد من الأولويات بالنسبة للجزائر. فهي تعبر عن ارتياحها للنتائج الايجابية التي حققها مؤتمر فيينا الذي كرس التصور الاندماجي والشمولي الذي يجعل من الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية كلا متكاملا.

إن الجزائر التي تعتنق كلية هذه النظرة تمر بمرحلة تملي على الدولة واجب ضمان أول حقوق الانسان ألا وهو حماية الحق الأساسي في الحياة وفي أمن الأشخاص. وفي هذا الصدد، فإن إعادة الأمن العمومي ومحاربة الإرهاب تنبع من إرادتها في العمل على ضمان ترقية حقوق الانسان وبناء ديمقراطية دائمة قائمة على دولة القانون وعلى مبدأ التداول على السلطة وكذا على القيم الجمهورية. إن الحرب المعلنة على الإرهاب لها جوانب خارجية، ونود في هذا المقام أن نؤكد على أن الجزائر لن تتردد في التصدي وبكل صرامة لكل المحاولات الخارجية التي تستهدف المساس باستقرارها، ولن تقبل أي شكل من أشكال التدخل في شؤونها الداخلية. ونعتقد من هذا المنظور، أن المجموعة الدولية ملزمة بتجنيد وتوحيد كل طاقاتها للقضاء على

هذا الشكل الحديث للهمجية، ألا وهو الإرهاب، بكل أشكاله وفي مختلف مظاهره.

وينبغي في هذا السياق، أن تعطي اجتماعاتنا هذه وثبة حاسمة لصياغة اتفاقية دولية حول الوقاية من الإرهاب والمعاقبة عليه.

في الوقت الذي تتجه فيه بعض الصراعات الجهوية نحو الإنفراج والتسوية الدائمة، فإن البعض الآخر منها لا يزال ينتظر الحل السلمي.

فالشرق الأوسط الذي عانى منذ عشرات السنين من ويلات الحرب بدأ يعرف آفاقا جديدة. لقد حيت الجزائر الاتفاق الأخير بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل، وعبرت في نفس الوقت عن أملها في أن يشكل هذا الحدث الخطوة الأولى نحو تسوية شاملة لنزاع الشرق الأوسط، بما يتفق ومضمون قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). وتبقى الجزائر اليوم، كما كانت بالأمس، متعلقة باستقلال القرار الفلسطيني، وتدعو القادة الفلسطينيين الى تعزيز صفوفهم، وتؤكد من جديد دعمها وتأييدها لمنظمة التحرير الفلسطينية.

في هذه المرحلة الحاسمة بالنسبة لمستقبل المنطقة، تعتقد الجزائر بأن مسؤولية المجموعة الدولية ما زالت قائمة في عملية بناء السلام. وينبغي لكل حل يراد له أن يكون حقيقيا ودائما، أن يكون شاملا، يستجيب بحق للطموحات الوطنية للشعب الفلسطيني، ويضمن استرجاع كل الأراضي المحتلة بما فيها القدس الشريف.

تظل الجزائر، بصفتها بلدا عربيا، مرتبطة بمصير العالم العربي. فهي تؤمن بأن إزالة مخلفات حرب الخليج كفيلة بفتح الطريق أمام المصالحة العربية التي تدعو إليها شعوبنا بكل قوة. فبما أن العراق يعكف على تطبيق كل قرارات مجلس الأمن، وبما أن الشرعية الدولية قد كرست نطاقا جغرافيا من شأنه إرساء أسس الجوار السلمي بين العراق والكويت، فأملنا أن تجد القضايا الإنسانية العالقة حلا يمكن من تخليص ضمير الشعوب العربية نهائيا من ويلات حرب الخليج.

وتود بلادي أن تجدد في هذا السياق، تضامنها مع حكومة الإمارات العربية المتحدة في مسعاها الرامي الى استعادة سيادتها على الجزر الثلاث الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي غير المشروع.

تستقبل الجزائر باهتمام وأمل التطور الإيجابي الحاصل في جنوب افريقيا على الرغم من استمرار العنف وما يحمله من مخاطر على مسار السلام. إن الاتفاق على إقامة المجلس التنفيذي الانتقالي يعتبر في هذا الصدد، حدثا يبشر بقدوم جنوب افريقيا موحدة ديمقراطية وغير عنصرية. إن نداء الرئيس مانديلا من هذا المنبر، لرفع العقوبات الاقتصادية عن جنوب افريقيا بقدر ما ينم عن روح عالية للمسؤولية، يشهد على التقدم المنجز في طريق التفكيك السلمي للفصل العنصري. فهذا التطور يجب أن يحظى باهتمام المجموعة الدولية التي يتوجب عليها أن تبذل قصارى جهدها لوقف العنف الدائر بين الفصائل العرقية وتجنيد كل الوسائل التي تمكن القوى الديمقراطية من المشاركة الفعالة في انتخابات طال انتظارها.

وتتابع الجزائر كذلك باهتمام كبير التطورات الحاصلة في العديد من البلدان الافريقية الشقيقة، وهي تشجع مجهودات السلام للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية وكذا المنظمات الجهوية المختصة. وهي تسجل بارتياح التقدم الحاصل في موزامبيق وفي رواندا وفي ليبريا، وتعبر عن أملها في أن تتخطى هذه البلدان المشاكل التي تعترضها بمساعدة من المجموعة الدولية، لتتمكن من تجنيد كل طاقاتها لإعادة البناء والتنمية. كما تدعو من أعماقها الى عودة السلام الى أنغولا وذلك طبقا للاتفاق المبرم بين الطرفين ولقرارات مجلس الأمن الذي حدد المسؤوليات بكل وضوح.

إن استمرار العنف في الصومال، خاصة في مقديشو، يعتبر مصدر انشغال خطير ويطرح بإلحاح ضرورة دعم العمل الإنساني بترقية الحل السياسي. هذا وتأتي المأساة الصومالية لتبين مرة أخرى مدى تهميش افريقيا في العلاقات الدولية ولتبرهن في نفس الوقت على الآثار السلبية الناجمة عن إهمال المجموعة الدولية لحاجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه القارة.

إن مأساة البوسنة والهرسك تشكل تحديا للضمير العالمي. فعلى الرغم من القرارات العديدة لمجلس الأمن فإن الاستيلاء على الأراضي بالقوة، والتطهير العرقي وانتهاك كل مبادئ القانون الدولي لا تزال قائمة ومستمرة. وفي غياب مبادرة حازمة من المجموعة الدولية، فإن تجزئة البوسنة والهرسك، العضو في الأمم المتحدة، تتجسد يوما بعد يوم، معرضة بذلك أمن المنطقة واستقرارها الى الخطر. وتعرب الجزائر هنا عن تضامنها مع الشعب البوسني، وبخاصة المسلمين الذين يتعرضون لانتهاكات غير قابلة للوصف. وتدعو المجموعة الدولية الى رفض الأمر الواقع المفروض بالعدوان والمحافظة على سيادة وسلامة تراب الجمهورية البوسنية.

إن الوضع الدولي لا يبعث على الانشغال في الميادين الأمنية والسياسية فحسب، بل وكذلك من جراء الركود الاقتصادي العالمي وتدهور الوضعية الاقتصادية للدول النامية وانعدام الاستقرار المرتبط بالتحولات العميقة للعلاقات الاقتصادية الدولية.

إن العالم الذي أصبح أكثر ترابطا، يقدم على تحول تاريخي معقد وخطير، ويطرح بإلحاح قضية النقص الملاحظ في التواصل بين الشمال والجنوب والذي لا يمكن أن يستمر. إن حتمية وعالمية الأمن والسلم والتنمية تطرح وضعية بلدان الجنوب التي تواجه التحديات الناتجة عن عالمية الاقتصاد، بإمكانيات ضعيفة زاد من حدتها ثقل مديونيتها وهشاشة توازناتها الداخلية والمحيط الاقتصادي الدولي الصعب.

إن تراجع التعاون المتعدد الأطراف وتباين المصالح بين الأقطاب الاقتصادية المهيمنة، وكذا الآثار القسرية للقرارات المتخذة إنطلاقا من نظرة أنانية، تضافرت كلها لتجعل من الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتطوير نموها الاقتصادي ولإدخال التحولات الهيكلية التي تفرضها تنميتها أكثر عناء ومجازفة.

لقد أصبح ضروريا الاستجابة، بصفة جماعية، لمستلزمات هيكلية منظمة للعلاقات الاقتصادية الدولية وذلك بوضع آليات منسقة بغرض التحكم في مصير الاقتصاد الدولي. وينبغي، من هذا المنظور، أن توضع مشكلة المديونية، وندرة تحويل رؤوس الأموال والتكنولوجيا، والانخفاض المستمر لأسعار المواد الأولية، وتدهور قيم المبادلات، وكذا صعوبة دخول الأسواق، في صميم انشغالات المجموعة الدولية والعمل على ايجاد حل دائم لها.

إن هذا العمل الجماعي والمتضامن مع مقتضيات التصحيح التي تقع على عاتق البلدان النامية، أضحى ضروريا إذا ما أردنا أن نحقق عملية بعث الاقتصاد العالمي على أسس عادلة ومتوازنة تمكن البلدان السائرة في طريق النمو من الاستفادة من الإصلاحات الاقتصادية التي أقدمت عليها. كما أن هذا من شأنه أن يضفي معنى للتضحيات التي تتحملها الدول النامية من أجل إدخال الإصلاحات الهيكلية اللازمة لبعث اقتصاداتها ولاندماجها في الاقتصاد العالمي. وهذا من شأنه كذلك أن يساعدنا على استخلاص العبر من التجارب الخاصة بمعالجة المديونية وبرامج التصحيحات الهيكلية، والسعي بالتالي الى خلق محيط حقيقي للسوق في البلدان النامية.

لقد أوضحت قمة ريو دي جانيرو أن المحافظة على البيئة لا يمكن تحقيقها بدون تنمية مستديمة ومعدل نمو قوي في البلدان النامية. ويتعين اليوم العمل بحزم على تحقيق هذه الغاية وذلك بإدراج التنمية المستديمة ضمن ترتيبات النظام الدولي الجديد.

كما أن انعقاد القمة العالمية للتنمية الاجتماعية في سنة ١٩٩٥، حيث ستطرح المشاكل المتعلقة بأمن الإنسان، يعد فرصة من الممكن استغلالها لإقامة حوار عالمي حول عواقب وشروط المرحلة التحويلية في العالم. إن الأمم المتحدة وكذا مؤسسات بريتون وودز مطالبة بعدم إغفال هذه الاشكالية الجديدة والعمل على ايجاد إطار للتفكير والاقتراح يساعد على التحكم في تطور النظام الدولي. وقد تبدو هذه العملية صعبة، ولكنها ضرورية لفهم هذا النظام الدولي الجديد الذي نريده متوازنا، عادلا ويحظى بقبول الجميع. كما أنها تهدف الى دعم مجهودات الأمين العام للأمم المتحدة الرامية الى صياغة خطة من أجل التنمية.

في الوقت الذي تواجه فيه الأمم المتحدة تحديات مختلفة فإن مسار الإصلاح وإعادة الهيكلة، الذي يرمي الى إعطاء حيوية أكبر لعمل المنظمة، يكتسي طابعا متميزا. إن إعادة ترتيب الأمانة العامة والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية والسعي الى إعطاء دفع جديد للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وللنشاطات الميدانية الإنمائية التابعة للأمم المتحدة، عوامل من شأنها أن تضفي مصداقية وفعالية أكثر على العمل المتعدد الأطراف.

إن هذه الخطوات التي تندرج في إطار عملية واسعة تهدف الى تأصيل الأمم المتحدة وتكييفها مع تحديات الحاضر والمستقبل بحاجة الى مساهمة الجميع لأنها تتغذى من طموح وإيمان شعوب الأمم المتحدة في إنسانية واحدة. فعملية كهذه ستكلل لا محالة بالنجاح ما دام الأمر يتوقف فقط على منظمة تسودها الديمقراطية والفعالية، وتضطلع بدور المنشط الرئيسي لتنمية منسجمة توزع ثمارها بشكل عادل وتكون بمثابة الحصن الواقي لسلام تشارك في تشييده الإنسانية جمعاء.

**السيد سليمانوف (كازاخستان)** (ترجمة شفوية عن الروسية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي، بادئ ذي بدء، أن أضم صوتي الى من سبقوني في الإعراب لكم عن التهاني على انتخابكم لمنصب رفيع، منصب رئيس الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين، وأن أتمنى لكم كل النجاح في مساعيكم.

وأود، بالنيابة عن حكومة جمهورية كازاخستان،

أن أنقل الى حكومة وشعب الهند الصديقة تعاطفنا العميق على ما أصابها من خسائر جسيمة بالأرواح وأضرار مادية كبيرة نتيجة للزلزال المدمر الذي وقع في ٣٠ أيلول/سبتمبر.

إن الواقع الدولي الذي يشكل خلفية هذه الدورة يعبر بصورة مباشرة عن ظهور ميول متناقضة للغاية داخل المجتمع الدولي. فمن ناحية، شهدنا خلال السنة المنقضية منذ بداية الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة، تطورا ديناميا للعلاقات الدولية اقترن بنشاط متزايد للأمم المتحدة في حل القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية العالمية وفي النهوض بالسلم والأمن. وما من شك في أن الاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن مشكلة الشرق الأوسط ينبغي اعتباره فتحا في الدبلوماسية المتعددة الأطراف، ولكن، من الناحية الأخرى، يتعين علينا أن نقول، مع الأسف، أنه لم يتم بعد التوصل الى اتفاق بشأن وقف القتال في يوغوسلافيا السابقة، وإن التوتر في صوماليا قد ازداد، وإن بؤر الصراعات لا تزال مستعرة في عدد من جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق.

لقد قمنا بدراسة متأنية لتقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/48/1) ونشاطر خلاصته الرئيسية بأنه من أجل إحراز نتائج دائمة يجب أن يتوفر مستوى جديد من الإرادة والواقعية السياسية مهما كان الثمن.

لقد أشار رئيس الولايات المتحدة، السيد كلينتون، في بيانه الذي ألقاه في ٢٧ أيلول/سبتمبر، الى أن الأمم المتحدة لا يمكنها ببساطة أن تشارك في كل صراع من صراعات العالم. وهذا أمر مفروغ منه. ولكن من المفروغ منه بالمثل أن الأمم المتحدة هي اليوم، وستبقى في المستقبل المنظور، هيئة تربط بها البشرية - الأمم والأفراد في العالم - تطلعاتها الى السلم والتنمية وحقوق الإنسان.

في ظل هذه الظروف، فإننا نعتقد بضرورة التوصل إلى عقد صفقة من التدابير الملموسة الرامية إلى تعزيز فعالية الأمم المتحدة. ونحن نعتقد، أنه بالإضافة إلى وضع تحديد آخر لمهام الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة والتخلص من ازدواجية والتكرار في أنشطتها والتمويل الكافي لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم، فقد آن الأوان للنظر في مسألة توسيع نطاق العضوية في مجلس الأمن. ونحن على ثقة بأن هذا التدبير سيمكّن الأمم المتحدة من الاستجابة على نحو أسرع وأكثر موضوعية للتحديات الجديدة والخطيرة وقت انفجار العنف وأثناءه بغض النظر عن مكان حدوثه.

إن الوقائع القاسية التي تشهدها فترة ما بعد المواجهة سلطت الضوء على الحاجة الملحة لإعادة توجيه جهود المجتمع الدولي من أجل التخلص من الإمكانات المحتملة للنزاعات داخل دولة معينة أو بين الدول وتفاقمها إلى صراعات عسكرية. وإذا ما فشلنا في حسم هذه النزاعات في مرحلة مبكرة فلن نجني إلا الثمار المماثلة لتلك التي جنيت في يوغوسلافيا السابقة، وناغورني كاراباخ وطاجيكستان. وهذا يؤكد مجددا على ملاءمة فكرة الدبلوماسية الوقائية التي صاغها السيد بطرس بطرس غالي في تقريره "خطة للسلام". ولا يمكن إلا باتخاذ سلسلة من التدابير الوقائية على أساس التعاون العالمي والإقليمي فيما بين الدول أن تكفل استتباب السلم وصونه.

وهذا هو جوهر الفكرة الخاصة بإنشاء نظام للأمن الجماعي في آسيا في إطار مؤتمر التفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا. وإن هذه المبادرة، كما هو معروف، صاغها على نحو شامل السيد نزار بابيف رئيس جمهورية كازاخستان، قبل عام واحد بالتحديد، في الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة. وبغية الترويج لإعمال المبادرة، قامت كازاخستان باستضافة جولتين من الاجتماعات على مستوى الخبراء في إطار الإعداد لمؤتمر التفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا. وانتهز هذه الفرصة لأدعو الدول الأخرى المهتمة بتعزيز تدابير بناء الثقة في آسيا أن تنضم إلينا فيى جهودنا. واعتقد أنه ينبغي لنا اليوم أن نوسع من نطاق جهودنا من أجل تحديد المشكلات المتصلة بهذه المبادرة. وتراود ذهني بصورة خاصة التحضيرات لمؤتمر وزراء خارجية الدول الآسيوية، الذي يرى الخبراء أنه يمكن أن ينعقد في ١٩٩٤.

ونلاحظ بعين الرضى أن فكرة التعاون الإقليمي في آسيا التي أقرها الأمين العام، السيد بطرس بطرس غالي، وحظيت باستجابة واسعة النطاق داخل الأمم المتحدة، وفي أوساط مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية. وأن رد الفعل الإيجابي هذا حيال مبادرتنا يبعث فينا الثقة بجدواها وأهميتها بالنسبة لقضية السلم في آسيا.

والواقع أن دول المنطقة الآسيوية لديها اهتمام قوي على حد سواء في العمل على منع الصراعات وإيجاد تسوية سلمية لها فضلا عن منع انفجار بؤر جديدة تحمل في طياتها توترات إقليمية وعالمية. فعلى سبيل المثال، بوسعي أن أشير إلى تشكيل قوات التحالف الدفاعية لدول الكومنولث المستقلة، التي قامت بدور العنصر الكابح في الصراع الطاجيكي. واستطاعت الوحدات العسكرية المشتركة لروسيا وكازاخستان

وأوزبكستان وقيرغيزستان أن تخفض إلى حد كبير في نطاق المجابهة العسكرية، وأنقذت حياة الآلاف من المدنيين ووفرت الإغاثة لمئات الآلاف من اللاجئين. وفي هذا المضمار تنشد جمهورية كازاخستان، بالإضافة إلى دول الكومنولث الأخرى، تأييد النداء المشترك الذي وجهناه للاعتراف بقوات التحالف الدفاعية لدول الكومنولث المستقلة باعتبارها قوة الأمم المتحدة لصنع السلم في تلك المنطقة.

وهناك جانب هام آخر من جوانب التعاون الوثيق بين الدول الآسيوية هو تنسيق جهودها الخاصة بالمسائل البيئية. فالمشكلات البيئية الحادة في كازاخستان معروفة جيدا. وأولى هذه المشكلات هي مشكلة بحر أورال. فالحالة الحرجة القائمة في منطقة أورال جرت مناقشتها عدة مرات في المؤتمرات الدولية المختلفة واجتماعات رؤساء الدول. ونتيجة لهذا، فإن أمامنا الآن كمية هائلة من الوثائق تحدد الحلول القصيرة الأجل والحلول الاستراتيجية للمشكلة. ونشير بوجه خاص إلى توقيع الاتفاق الخاص بالأنشطة المشتركة في الحفاظ على بحر أورال وإعادة التأهيل البيئية للمنطقة والنظام الأساسي للصندوق الدولي للحفاظ على بحر أورال. بيد أننا على قناعة بأن هذه المأساة البيئية ستترك آثارا تتعدى حدود المنطقة. واليوم، فإن الجهود الجماعية وحدها للمجتمع الدولي يمكن لها أن تتوصل إلى حل لهذه المشكلة. ولذلك فإننا نؤيد المقترح المقدم من جانب رئيس جمهورية أوزبكستان، السيد كريموف، بإنشاء محفل خاص للأمم المتحدة، وربما إنشاء لجنة الأمم المتحدة الخاصة ببحر أورال.

وهناك أولوية أخرى تتصل بالسياسة الخارجية لجمهوريتنا هي تعزيز العلاقات الحكومية الدولية داخل كومنولث الدول المستقلة. ونحن على ثقة بأنه في هذه المرحلة ما من دولة عضوة في الكومنولث قادرة على انتهاج سياستها الداخلية والخارجية بمعزل عن سياسات الدول الأعضاء الأخرى في الكومنولث بصورة فعالة. وفي هذا الإطار، فإن رئيس جمهورية كازاخستان، السيد نزار بابييف اقترح مرارا اتخاذ تدابير ملموسة لترسيخ المجال الاقتصادي المشترك وكفالة الاستقرار الاجتماعي والسياسي على أساس مشترك.

وفي الاجتماع الأخير لرؤساء دول الكومنولث الذي انعقد في موسكو، تم إنشاء اتحاد اقتصادي للكومنولث بغرض تنسيق سياسات الدول الأعضاء في المناحي المختلفة. وهذا من شأنه أن يخدم مصالح جميع الدول الأعضاء في الكومنولث.

وإن كازاخستان ستواصل نشاطها في تعزيز التكامل فيما بين الدول الأعضاء في الكومنولث. ونعتقد اعتقادا راسخا بأن جميع المشاكل السياسية البازغة وحالات النزاع ينبغي أن تحسم بطرق بناءة ومتحضرة. وهذه الفكرة تشكل جوهر البيانين الأخيرين للرئيس نزار بابييف بشأن الحالة الحرجة الراهنة في الاتحاد الروسي.

إن دولتنا تنتهج سياسة خارجية متنوعة، ومما له أهمية استراتيجية قصوى لنا توسيع نطاق التعاون في جميع الميادين مع جميع البلدان. فبعد توقيع جمهورية كازاخستان على بروتوكول لشبونة في ٢٣ أيار/مايو ١٩٩٢، تم الاعتراف بها، شأنها شأن الدول الأخرى خليفة الاتحاد السوفياتي، كطرف في معاهدة ستارت، والتزمت كازاخستان بالانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار بوصفها دولة لا نووية. وفي الوقت الحالي، تجري مفاوضات مع عدد من الدول حول التعاون في مجال مساعدة كازاخستان على الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالتخلص من الأسلحة الاستراتيجية الهجومية.

وفي هذا السياق، أشاطر رأي زميلي الأوكراني، السيد زلنكو، بشأن التعقد الشديد لهذه المشكلة. إن كازاخستان، في رأينا، ستحتاج أموالا طائلة لتحقيق هذا الغرض: أي بليوني دولار تقريبا - وليس من السهل توفير هذا المبلغ في ميزانيتنا الوطنية. فهذه الأموال ستستخدم ليس فقط لتغطية نفقات تفكيك الأسلحة النووية، وإنما كذلك للتخلص من الآثار التي نجمت عن التجارب النووية التي أجريت في موقع سميبالاتنسك للتجارب النووية ولحل أزمة بحر أورال أيضا.

وبالإشارة إلى مشكلة الآثار المترتبة على التجارب النووية في موقع سيميبالاتنسك للتجارب والذي تم إغلاقه الآن، فإنني أود أن أوجه نظر الجمعية إلى الأضرار الهائلة التي لحقت بصحة سكان منطقة شاسعة جراء إجراء ٤٦٦ تجربة نووية في جميع البيئات. وهناك قرابة نصف مليون مواطن كازاخستاني عانوا من الآثار المهلكة للتجارب النووية وإن بدرجات مختلفة. ومن المفهوم تماما، بالتالي، أن تؤيد كازاخستان من أعماق قلبها الحظر الشامل والكامل على التجارب النووية.

ومن بين المجالات النشطة في السياسة الخارجية لكازاخستان مجال التعاون مع مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس التعاون لشمال الأطلسي. وإمكانيات مشاركة كازاخستان على نحو أكثر انتظاما وأكثر نشاطا في أنشطة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا قد جرت مناقشتها خصوصا مع رئيسة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، مارغاريتا آف اوغلاس،

وزيرة خارجية السويد، خلال زيارة قام بها وفد مؤتمر الأمن والتعاون إلى ألماآتا في حزيران/يونيه الماضي.

وعموما، فإن سياستنا الخارجية يمكن أن توصف الآن دينامية ونشطة. ذلك أن عضوية كازاخستان في الأمم المتحدة سمحت لها بأن تشترك اشتراكا فعالا في الحياة الدولية، وهو أمر يتجسد في عضويتنا حاليا في ٢٠ منظمة دولية، بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية وصندوق النقد الدولي وغيرها. ويجري النظر حاليا في عضوية جمهوريتنا في منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، واللجنة الاقتصادية لأوروبا ومنظمات دولية أخرى.

والإصلاحات الداخلية في كازاخستان تجري وفقا للمعاهدات الدولية التي انضمت إليها. وقد تمكنا من إرساء أساس قانوني قوي للإصلاحات الاقتصادية في جمهوريتنا، وذلك على الرغم من المشاكل الاقتصادية الكبيرة السائدة بدرجات متفاوته في دول اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية سابقا.

والقوانين التي سنها برلمان كازاخستان تهدف إلى تنمية المشاريع المتوسطة والصغيرة، وجذب الاستثمارات الأجنبية وحمايتها، وتحرير التجارة الخارجية. والهدف من إيجاد أساس قانوني للنشاط الاقتصادي الخارجي هو الخفض التدريجي لجمارك الصادرات والواردات وإزالة الحواجز التي تعوق التجارة الحرة والتي تعين فرضها خلال فترة الانتقال بسبب السمات الخاصة بتلك الفترة. وبالطبع، فإن هذه التحولات سوف تستغرق أكثر من سنة أو سنتين، بيد أن كازاخستان تعتزم القيام بها بأسرع ما يمكن.

وقد بدأت كازاخستان الآن في اجتذاب أعمال تجارية دولية. فبعد عقد صفقات مع شركة شيفرون وغيرها من الشركات الأجنبية الكبرى الأمر الذي أكد لمجتمع الأعمال العالمي أن كازاخستان شغوفة باجتذات الاستثمارات الأجنبية عل أساس النفع المتبادل، وتهيئة بيئة مؤاتية لها - بدأ تدفق الاستثمارات الأجنبية في اقتصاد الجمهورية يتزايد باطراد، وهذا يثير آمالنا في النجاح النهائي لإصلاحاتنا.

وندرك بوضوح الآن، في الوقت الذي تتقرب فيه جمهوريتنا من المجتمع العالمي وتعلن عن استعدادها للانضمام إليه بوصفها عضوا متكافئا ومحترما، أنه من المهم جدا بالنسبة لنا أن نؤكد امتثالنا لمعايير حقوق الإنسان المعترف بها دوليا. ودستور جمهورية كازاخستان المعتمد في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ يعترف، وفقا للمعايير الدولية، بالأولوية العليا لحقوق الفرد وحرياته ويعلي مصالح الفرد على مصالح الدولة والمجتمع، وينادي بأفكار السلم المدني والوفاق العرقي والمساواة بين جميع الأمم والمجموعات العرقية التي تعيش في الجمهورية. وأود أن أسترعي الانتباه إلى أن كازاخستان هي الوحيدة بين الدول المشكلة حديثا من الاتحاد السوفياتي سابقا التي يجري فيها بث برامج الإذاعة والتلفزيون الوطنية بست لغات مختلفة، وتنشر فيها الصحف والمجلات بسبع لغات، ويجري فيها التعليم في المدارس بـ ١٨ لغة.

إن التزام كازاخستان بالحقوق المتساوية لجميع المجموعات العرقية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية تم الإعراب عنه بوضوح في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان المعقود في فيينا في حزيران/يونيه الماضي. ولا شك أن الوثائق المعتمدة في ذلك المؤتمر ستكون بمثابة ضمان هام لاحترام حقوق الإنسان على الصعيدين الدولي والوطني.

بيد أن الإعمال العملي لحقوق الإنسان وحرياته عملية تدريجية طويلة تعتمد على عوامل كثيرة مثل مستوى التطور الاقتصادي والسياسي للمجتمع، والأولويات الايديولوجية، والعقلية الوطنية وما إلى ذلك. ومن ثم، لا يحق لبعض الناس انتحال مسؤولية وضع معايير حقوق الإنسان واستخدام تفسيرهم الخاص للمفهوم كوسيلة للضغط على بلدان معينة بخصوص مسائل تتصل بعلاقاتها الثنائية أو المتعددة الأطراف.

وفي هذا السياق، فإن كازاخستان، بينما تدعم الجهود الرامية إلى تأكيد الطبيعة العالمية لحقوق الإنسان، ترى أنه من الضروري مراعاة الظروف الوطنية الخاصة بكل عضو من أعضاء المجتمع العالمي. فمشكلة حقوق الإنسان ليست ملحة فحسب بل أيضا إنها مشكلة شائكة، لذلك فإنها تتطلب نهجا متوازنا وحذرا إلى أقصى حد. وهذا هو الفهم الذي يوجه السياسة العرقية الداخلية لبلدنا، وهو دولة يعتمد الاستقرار فيها على التعايش السلمي بين المجموعات العرقية، في كنف الاحترام المتبادل.

إن الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة هي الدورة الثانية التي تشترك فيها كازاخستان بوصفها عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة. وعلى الرغم من عضويتها الحديثة في المنظمة، فإنها تشترك اشتراكا ناشطا في تعزيز العلاقات الدولية، وتسهم في تعزيز عمليات التكامل، وتقدم أفكارها بشأن كيفية تحسين الأمم المتحدة.

ونحن نؤكد من جديد استعدادنا للإسهام إسهاما فعالا في أعمال المنظمة وفي دعم جميع المساعي الرامية إلى تعزيز التعاون الدولي وتحقيق السلم والوفاق الدولي.

وفي الوقت ذاته، أود، بوجه خاص، أن أوضح أن الأمم المتحدة حاليا محفل دولي يتألف من ١٨٤ دولة عضوا، بما في ذلك الدول التي حققت استقلالها حديثا مثل كازاخستان. ونرى أن التوسع الكبير في عضوية المنظمة على مدى السنوات القليلة الماضية، وسع من نطاق وتنوع الآراء داخلها، وكذلك من تعددية النهج إزاء تحليل الأحداث السياسية الدولية. ولتحقيق توافق في الآراء حاليا نحتاج إلى البحث بشكل جماعي عن مبادئ جديدة للتعايش فيما بين الدول في الأمم المتحدة، وكذلك تحسين المنظمة وتكييفها مع حقائق الحياة الحديثة السريعة التغير.

ولهذا السبب ندعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى النظر في اقتراحنا بعقد دورة استثنائية للجمعية العامة مكرسة لمشاكل تعزيز السلم والأمن الدوليين وتوسيع نطاق الدبلوماسية الوقائية وإمكاناتها، والنهوض بحقوق الإنسان وتعزيز دور الأمم المتحدة في عالم مترابط ومتكامل.

ونعتقد أنه من المفيد جدا، عشية الذكرى الخمسين للأمم المتحدة أن نناقش أهدافا جديدة والتحديات التي تواجه المنظمة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠